عزى نظيريه الأفغانيين بضحايا الهجوم الإرهابي في كابول

الغانم يعزي نظيره العراقي بضحايا الانفجار الإرهابي في الكرادة

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني فضل هادي مسلمیار ورئيس مجلس النواب الأفغاني عبدالروؤف إبراهيم عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في حي السفارات في كابول وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

وأكد الغانم في برقيتيه التضامن التام مع الشعب الأفغاني، مشددا على الحاجة الى تعزيز التعاون الاقليمي والدولي من اجل مكافحة الارهاب.

كما بعث الرئيس الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في حي الكرادة وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والجرحى.

وأعرب الغانم في برقيته عن استنكاره الشديد لهذا العمل الإرهابي الشنيع، مؤكدا التضامن التام مع الشعب العراقي في حربه ضد الارهاب.

مرزوق الغانم

اللجنة عقدت 66 اجتماعاً استغرقت 265 ساعة وبلغ عدد ضيوفها 2922

العدساني: نرفض اتهام المجلس بـ «سلق الميزانيات»

رفض النائب رياض العدساني اتهام مجلس الأمة بـ «سلق الميزانيات»، مبينا أن دمج التصويت على الميزانية تم بموافقة واجماع المجلس، ولو أن نائبا واحدا اعترض لتم فصل التصويت.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي عقدت 66 اجتماعا استغرقت 265 ساعة وبلغ عدد ضيوفها 2922 أسفرت عن تقديم 176 تقريرا مكونة من 23504 صفحة.

وأكد أن اللجنة كانت تجتمع بشكل شبه يومي بنصاب كامل ولم يحصل فض أي اجتماع لعدم اكتمال النصاب.

واستغرب العدساني دعوة بعض النواب الى رفض الميزانيات لوجود هدر فيها في حين أنهم لا يحضرون أصلا الجلسات، متسائلا: كيف يدعو الى رفض الميزانية بينما هو أصلا لا يحضر الجلسة؟

ورأى أن من غير المنطقي الدعوة الى رفض الميزانية بحجة وجود هدر فيها لأنها تتحدث عن أرقام تقديرية مستقبلية، موضحا أن رفض الميزانية يكون فقط في حالة خطأ الأرقام التقديرية، في حين أن الحسابات الختامية هي التي يجب أن ترفض لأن معظم الوزارات والجهات الحكومية والادارات التابعة لها فيها عبث وبذخ ومخالفات لقواعد الميزانية بالنقل بين البنود.

وشرح أن الحساب الختامي يتناول الأمور التي صرفت وكذلك الايرادات المقدرة، وعلى سبيل الاستشهاد مؤسسة التأمينات الاجتماعية عندما ذكروا أن ايراداتهم ستبلغ مليار دينار، ولكن حصل العكس اذ بلغت الايرادات الفعلية 21 مليون دينار بنسبة خطأ بلغت 98٪.

وبين أن هناك جهات خالفت قواعد الميزانية مثل دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنهم زودوا اللجنة الميزانية العامة ولكنهم لم يزودوها بالميزانية الرأسمالية والنمط التجاري وهذا ما سجلنا اعتراضنا عليه.

وشدد على أن الميزانية لا علاقة لها بالهدر، وتعطيلها يعني تعطيل المؤسسة وأي مشروع أو وظيفة جديدة، مؤكدا أنه صوت ضد بعض الميزانيات لوجود أخطاء في تقديرات الميزانية ولكن الأمر في النهاية يرجع الى تصويت المجلس، ونحترم رأي الأقليات ومع رأي الأغلبية.

وأكد أن أغلب الوزارات ان لم يكن الكل فيها عبث وتلاعب ونقل غير قانوني بين البنود، وأي ميزانية مقدرة بشكل صحيح سندعمها، وأي ميزانية مقدرة بشكل خاطئ سنوقفها الى حين تعديلها، والحساب الختامي في حال رفضه فسيحاسب الوزير وسندقق ونشكل لجان التحقيق.

ولفت الى أن الاستجواب الذي تقدم به الى سمو رئيس مجلس الوزراء جزء كبير منه كان يتعلق بعدم الالتزام بالميزانيات من قبل الوزارات والجهات الحكومية، والهدر في الحسابات الختامية، بالاضافة الى تسجيل مخالفات من قبل شؤون التوظف في الخدمة المدنية والرقابة المالية، متسائلا: لماذا لم يقف من يعارض الميزانية مع استجوابنا لرئيس الوزراء؟

وقال ان من يعارض الميزانية ويهدد باستجواب رئيس الوزراء كان من باب أولى أن يقف مع استجوابنا لرئيس الوزراء.

وبين العدساني أنه لا يفضل فض دور الانعقاد في الأيام المقبلة لأن الأصل أن يتم فض دور الانعقاد في 11 أغسطس المقبل وبعد اقرار آخر ميزانية، مؤكدا أنه سيكون أول الرافضين لميزانيتي التأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث اذا أعيد تقديمهما بنفس الأرقام، ولا أمانع في مواصلة العمل الى آخر الصيف دون النظر الى الاجازة لأن مصلحة البلد والشعب فوق كل اعتبار.

واعتذر العدساني عن حضور اجتماعات لجنة متابعة محاور استجواب رئيس الوزراء لأن اعضاء اللجنة كان لهم رأي مسبق بعدم تسجيل أسمائهم في كتاب عدم التعاون، وبالتالي من الصعب أن يدينوا رئيس الوزراء الآن لأن في ذلك ادانة لموقفهم السابق.

وقال: اذا كانت مناقشة الاستجواب تمت بشكل سري فهل ستكون مناقشات اللجنة سرية أيضا؟ وحسب علمي أن رئيس الوزراء حضر اجتماعا واحدا للجنة لم يستغرق اكثر من نصف ساعة، بينما مناقشة الاستجواب استغرقت ساعات، فما هي المعلومات الاضافية التي زودكم بها رئيس الوزراء ولم يذكرها خلال جلسة مناقشة الاستجواب؟

وأكد أن رئيس الوزراء لم يجب على محاور الاستجواب نهائيا، واذا كانت أعلى درجات المساءلة هي مساءلة رئيس الوزراء وتقديم كتاب عدم تعاون، فما هو الشيء الاضافي الذي ستقدمه لنا اللجنة؟

واعتبر أن حضورنا للاجتماع يؤكد أننا سنقبل بالنتيجة التي تصل لها اللجنة حتى وان قالت إن الاستجواب لا يرتقي للوصول الى عدم التعاون.

وأوضح أن رئيس الوزراء لم يتحدث خلال جلسة الاستجواب عن أي أمور تتعلق بمحاور الاستجواب، وانما تحدث عن أمور عادية وغير تفصيلية ولا ترتقي أن يجيب على محاور الاستجواب.

وتوجه العدساني بالشكر لجميع عضاء لجنة الميزانيات والمكتب الفني والموظفين، مؤكدا أن جميع اجتماعات اللجنة كانت دقيقة وبحضور الجهات المعنية والجهات الرقابية وشملت أمور التوظيف والهدر والملاحظات والمخالفات المالية والادارية والمشاريع، وكل التقارير رفعت لمجلس الأمة، وبالتالي كل نائب يحكم ضميره ويتحمل نتيجة تصويته. ورأى أن رفض ميزانيتي مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث بحد ذاته كفيل بوقف الفساد والهدر ودفع الجهات الى تقدير ميزانياتها بالشكل الصحيح.

وختم العدساني بالقول: ان كل الملاحظات والأمور التي ذكرت في الحسابات الختامية كانت واردة في استجواب رئيس الوزراء، وبالتالي فان من يعترض على جميع الميزانيات كان من باب أولى أن أجد اسمه في طلب عدم التعاون عندما قدمناه لرئيس الوزراء.

رياض العدساني

من غير المنطقي الدعوة إلى رفض الميزانية بحجة وجود هدر فيها لأنها تتحدث عن أرقام تقديرية مستقبلية

الحسابات الختامية هي التي يجب أن ترفض لأن معظم الوزارات والجهات الحكومية والإدارات التابعة لها فيها عبث وبذخ

أقام غبقة رمضانية واستقبل المهنئين بالشهر الفضيل

فيصل الكندري: الشعب لم يجن شيئاً من التصعيد السياسي ولغة التأزيم

أسامة أبو السعود

رفع النائب فيصل الكندري أسمى آيات التهاني والتبريكات الى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الامين والشعب الكويتي الكريم ومن يعيش على هذه الارض الطيبة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله على سموه وعلى الشعب الكويتي والامتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

وقال النائب فيصل الكندري في تصريح للصحافيين على هامش الغبقة الرمضانية التي اقامها مساء امس الاول بالخيمة الملكية بفندق هيلتون المنقف وسط حضور حاشد من المهنئين بالشهر الكريم: «هذه الغبقات جبل عليها اهل الكويت للتواصل والتراحم فيما بينهم في مثل هذه المناسبات، لافتا الى ان حرص الشعب الكويتي على حضور هذه المناسبات هو خير دليل على ما يربطهم من محبة وتواصل فيما بينهم ونسأل الله العلي الكبير ان يديم علينا هذه النعم وهذه المحبة وهذا التواصل المميز بين ابناء الشعب الكويتي الكريم.

واضاف الكندري قائلا:« نتضرع لله سبحانه وتعالى ان ينعم على الكويت والأمتين العربية والإسلامية بنعمة الأمن والأمان والاستقرار والمحبة بعد هذه الاحداث المؤلمة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية».

وعما يمكن وصفه بـ«كشف حساب» عما قدمه النائب فيصل الكندري خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس الامة وما هو الطموح لانجازه خلال الفترة القادمة، قال الكندري: «الحمد لله نسير على نفس النهج الذي تبنيناه منذ البداية والوعد الذي قطعناه على انفسنا امام الشعب الكويتي والشباب الكويتي والزمنا به انفسنا امام اخواننا الناخبين بالوقوف مع جميع القضايا التي تهم المواطنين وفي مقدمتها القضية الاسكانية التي بذلنا فيها جهودا كبيرة في مجلس 2013 وهذا الجهد متواصل ان شاء الله في المجلس الحالي.

وعن التعاون بين النواب لصالح انجاز قوانين لصالح الشعب الكويتي، اعرب الكندري عن استيائه الشديد من الممارسات النيابية التي تشهد تأزيما مستمرا مضيفا القول: يؤسفني ان اقول اننا لم نقدم ولا حتى قانونا واحدا لصالح الشعب الكويتي حتى الان، فدور الانعقاد الحالي سيفض الاسبوع القادم، واتمنى ان يكون هذا جرس انذار للنواب حتى يلتقتوا للتعاون فيما بينهم اولا، ثم بيننا وبين الحكومة حتى ننجز ونقدم ما وعدنا بإنجازه خلال الحملات الانتخابية للكويت وللشعب الكويتي.

وعن القوانين التي تهم المواطنين والتي تبناها خلال حملته الانتخابية، قال النائب فيصل الكندري: «قدمت 24 قانونا واغلب هذه القوانين هي في المقام الاول تمس حياة المواطنين للتخفيف عنهم، ولكن مع الاسف حتى الان لم تخرج هذه القوانين من ادراج اللجان المختلفة».

ولفت الى ان من ضمن هذه القوانين قانون بإعادة اسعار البنزين الى سابق عهدها، وقوانين اخرى تهم الشباب وقوانين الاسكان والمرأة وتحصين الشباب من المخدرات وقوانين تنظيم المحاماة وغيرها الكثير من القوانين التي تصب في صالح الشعب الكويتي وخدمة الوطن.

وشدد الكندري على ان الشعب الكويتي لم يجن شيئا من لغة التصعيد والتأزيم السياسي والتهديد والوعيد وتساءل قائلا: «ماذا استفاد الشعب الكويتي وماذا جنى من لغة التصعيد؟! وما هو الهدف من ورائه حتى الان؟ فهل رفع ايقاف الكويت في ملف الرياضة مثلا بعد الاستجواب؟!

واضاف قائلا: لم يرفع ايقاف الكويت ولن يرفع بهذه الطريقة، ودعونا نكون اكثر وضوحا مع الشعب الكويتي، فدور الانعقاد الحالي انتهى ولم يتم رفع الايقاف عن الرياضة الكويتية.

واستطرد النائب الكندري قائلا: «لغة التصعيد والوعيد لا تقدم شيئا لصالح الشعب الكويتي، ونحن نقول لمن لديه قضية فساد، قدموا لنا الملفات والوقائع والمستندات وسنحاسب من ارتكب اي تجاوزات مالية او ادارية فنحن معكم ولن نترك فاسدا في مجتمعنا، ولن نكون حكام ظلم على امر يخص امن وامان بلدنا جميعا وخاصة التعدي على المال العام».

وردا على سؤال عن ارجاع الجناسي والتي كان يتبناها النائب فيصل الكندري، رد قائلا: «نشكر الله سبحانه وتعالى ثم صاحب السمو الامير على المبادرة الطيبة بإرجاع الجناسي للاسر الكويتية، ونتمنى ايضا ارجاع الجناسي لاسر كثيرة سحبت منهم وألا يتم ظلمهم في الكويت بلد العدل والديموقراطية والدستور والقانون».

وتابع الكندري قائلا: «ونتمنى الا يكون ارجاع الجناسي امرا سياسيا بل لاعتبارات وطنية واجتماعية لجميع من سحبت جنسياتهم».

واخيرا عن رأيه في أداء الحكومة اكد النائب فيصل الكندري ان الحكومة تحتاج لتغيير بعض الوزراء داعيا اياها الى تطبيق العديد من القوانين التي تم اقرارها في مجلس 2013 ومنها قوانين العمالة المنزلية وغيرها من القوانين التي تفيد الشعب، ودعا لضرورة التعاون بين السلطتين لتحقيق ما يصبو اليه الشعب الكويتي من انجازات على ارض الواقع.

فيصل الكندري مستقبلا د. جمعان الحربش

الكندري مع عبدالله المعيوف (شانافاس قاسم)

نشكر الله ثم صاحب السمو الأمير على المبادرة الطيبة بإرجاع الجنسية للأسر الكويتية

الحكومة تحتاج لتغيير بعض الوزراء.. وعليها تطبيق العديد من القوانين التي تمّ إقرارها في مجلس 2013

قدمت 24 قانوناً في المجلس الحالي وأغلبها للتخفيف عن حياة المواطنين

فيصل الكندري خلال استقباله المباركين بشهر رمضان

فيصل الكندري متوسطا بعض الحضور

جانب من أهالي الدائرة الخامسة في استقبال الكندري

الحربش يستغرب تأخر قرار نسب العمالة في الجهات غير الحكومية

بارك النائب د.جمعان الحربش لخريجي الثانوية العامة في مدارس وزارة التربية متمنيا لهم التوفيق والنجاح باستكمال دراساتهم في جامعة الكويت او كليات ومعاهد التطبيقي، مؤكدا ضرورة توافر مقاعد دراسية للناجحين في كليات الجامعة وكليات التطبيقي واعطائهم فرصتهم بل حقهم في استكمال التعليم الجامعي او من خلال الابتعاث الداخلي والخارجي، من ناحية اخرى بارك الحربش كذلك للطلبة والطالبات الخريجين من جامعة الكويت والجامعات الاخرى وكليات التطبيقي على تخرجهم وانهاء دراستهم، مؤكدا اهمية توفير فرص عمل وظيفية جادة ومناسبة وملائمة لمخرجات التعليم من الطلبة الخريجين من داخل الكويت أو من خارجها حيث حان الوقت ان يكون للطلبة الخريجين دور حقيقي في بناء الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل مناسبة في القطاع الحكومي او بالقطاع الخاص او دعم المشروعات الصغيرة الشبابية، مستغربا بهذا الصدد تأخر صدور قرار نسب العمالة الوطنية على الجهات غير الحكومية الذي يعتبر احدى الادوات والسياسات الضرورية في توفير فرص عمل جادة للشباب الخريجين، حيث ان قرار النسب يصدر كل سنتين من مجلس الوزراء ويوفر فرص عمل حقيقية تتراوح بين 10 آلاف و 20 ألف فرصة عمل في الانشطة الرئيسية مثل قطاع البنوك او الاتصالات او الشركات الاستثمارية والتأمين والقطاع الصحي والقطاع الصناعي والجمعيات التعاونية، وان هذا القرار بمثابة صمام الأمان الأول في الزام القطاع الخاص بتوفير فرص عمل متنوعة وكثيرة لمخرجات التعليم، مستغربا تأخر صدور القرار وعدم تحقيقه لجدواه بسبب ضعف التنسيق الحكومي باعداده او متابعة تنفيذه والمسؤولية تستمر في الحرص على متابعة القرار وتنفيذ تطور فرض النسبة على القطاع الخاص، واختتم الحربش مؤكدا ان المستقبل الوظيفي للطلبة الخريجين هو مسؤولية الجهات الحكومية ذات العلاقة في توفير فرص عمل جاذبة ومناسبة للمخرجات التعليمية مؤكدا انه سيوجه اسئلة في هذا الخصوص وعلى الجهات الحكومية وضع الحلول المناسبة لضمان مستقبل وظيفي آمن لطلبتنا. كما اشاد الحربش بخطوات وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخصوص دعم تراخيص العمل من خلال المنزل والسماح لعمل تراخيص للسيارات المتنقلة بالمزاولة والممارسة المهنية لهذا النوع من الرخص التجارية حيث تأخرت الدولة في اقرار هذا النوع مواكبة للتطور العلمي والخليجي لدعم تحسين بيئة الاعمال للمشروعات الصغيرة للشباب من باب توفير فرص عمل حقيقية وجادة تحقق طموح الشباب المبادر والجاد.

جمعان الحربش

بارك للطلبة الخريجين وطالب بايجاد فرص عمل لهم